الاندماج والمـــواطنة في المجتمع التعددي

م.د. عواطف علي خريسان
كلية الآداب / الجامعة المستنصرية

التقديم: ٢٠٠ في ٢٠١٦/٥/٨
القبول: ٣٧٠ في ٢٠١٦/٦/٧

الملخص:

لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات الا ما ندر من تعددية ثقافية فرعية دينية واثنية ولغوية، حيث الربط بين الحرية الفردية والانتماء الثقافي، لكن استقرار هذه المجتمعات مرهون بمدى توافر فرص التعايش السلمي وقبول الآخر، بهدف انتقال الافراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع الى حالة العيش معاً، وهو صورة من صور القدرة على الوصول الى المنظومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعاً حياً، عن طريق توافر صيرورات الاندماج وفي مقدمتها بناء المواطنة، بوصفها العلاقة الافقية الوحيدة لتحقيق الاندماج العابر للانقسامات الاجتماعية والدينية والثقافية لقيام الدولة المدنية ذات النظام السياسي المستقر.

The integration and citizenship in a multicultural society

Dr. Awatif Ali Khreisan
al-Mustansiriya University/ College of Arts
Email:

Abstract:

There is no a communitydeprived from multiculturalism of religious, ethnics and linguistic. The freedom of the citizen is linked to cultural edification, in turns, the availability of opportunities for peaceful coexistence and acceptance of others. In order to,transfer the individuals and groups from the state of clash and struggle into a state of living together. It is a form of access to the political and legal systems to make these rights a real, through the availability of integration processes at the beginning is the building of Citizenship which is theonly relationship that achieve integration over social, religious and cultural divisions for the establishment civil stateof a stable political system.

Keywords: integration ,citizenship,multicultural society**.**

المقدمة:

يتناول هذا البحث موضوع الاندماج والمواطنة في المجتمع التعددي المتنوع ثقافياً ودينياً واثنياً ولغوياً، اذ يشكل الاندماج القائم على الانسجام بين التشكيلات الاجتماعية التي تشكل المجتمع وقبول هذه التشكيلات للاختلاف داخل المجتمع، نقطة جوهرية في الحفاظ على استمراريته، بهدف انتقال الافراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع الى حالة العيش معاً، وهنا لابد من آلية تؤمن صيرورة الاندماج، فأصبحت المواطنة الفعلية للأفراد والجماعات هي السبيل لذلك بعد نجاح التجربة في عددٍ من المجتمعات التعددية في الغرب، ويحاول البحث الاجابة عن مجموعة التساؤلات، ما المفهوم الجديد للمواطنة ، ما علاقة الاندماج بالمواطنة في المجتمع التعددي ، كيف يمكن قراءة العلاقة بين الاندماج والمواطنة في المجتمعات المأزومة او المنقسمة على ذاتها ، وكيف يمكن تجاوز الازمات التي تعيق الاندماج الوطني في المجتمعات التعددية ، ولتحقيق ذلك سعى البحث لتوضيح :

اولاً/ هدف البحث:

يمكن تحديد اهداف البحث فيما يأتي :

١. تحديد المقصود بالمجتمع التعددي اضافة الى مفهومي المواطنة والاندماج .
٢. تشخيص ازمات المجتمع التعددي والتي تحول دون تحقيق الاندماج .
٣. التعرف على آليات بناء المواطنة الفعلية في مجتمع تعددي باعتبارها سبيل لتحقيق الاندماج .

ثانياً/ مشكلة البحث:

طرح البحث **مجموعة** من التساؤلات وهي :

١. ما المفهوم الجديد للمواطنة ؟
٢. ما علاقة الاندماج بالمواطنة في المجتمع التعددي ؟
٣. كيف يمكن قراءة العلاقة بين الاندماج والمواطنة في المجتمعات المأزومة او المنقسمة على ذاتها ؟
٤. كيف يمكن تجاوز الازمات التي تعيق الاندماج الوطني في المجتمعات التعددية ؟

ثالثاً / مقاربة مفاهيمية:

١- المجتمع التعددي

ظهر مفهوم المجتمعات التعددية في النصف الثاني من القرن العشرين للإشارة الى تلك المجتمعات التي تخلصت حديثاً من الحكم الاستبدادي، والتي كانت تعاني من مشكلات سياسية واجتماعية عميقة، ناشئة من عدم التجانس الاثني أو الطائفي أو الديني داخل الدولة الواحدة

وتواجه تعددية مجتمعاتية، وتفتقر الى الوحدة المجتمعية والتجانس الاجتماعي، وعلى الرغم من أن هذا المفهوم ظهر أولاً للاشارة الى تلك الدول والمجتمعات، إلاَ ان هذا المفهوم قد توسع استخدمه ليشمل مجتمعات أخرى في كلَ بقاع العالم وفي مختلف الظروف السياسية والاجتماعية([1])، فضلاً عن عوامل الهجرة بدافع العامل الاقتصادي او التخلص من الظلم الذي يتعرض له الفرد في وطنه مما أدى الى ظهور مجتمعات تعددية.

وأول من ادخل مصطلح المجتمعات التعددية في حقل الدراسات السياسية والاثنية هو فورنيفال بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك عن طريق دراساته حول المجتمعات التعددية في جنوب شرق اسيا وبالخص في بورما وجاوا([2]).

وأصبح مفهوم التعددية متداولاً بصورة جلية في الادبيات السياسية على أثر الجدل السياسي الذي دار في كندا بشأن مسألة الاندماج بين المقاطعتين الفرانكفونية والانجلوسكسونية، والذي ارتبط بمشروع الوزير الاول الكندي بيار اليون، والذي دافع منذ سنوات السبعينيات عن فكرة ان كندا هي أمة متعددة الثقافات، وأنها مشكَلة ليس فقط من الشعبين المؤسسين (الفرانكفوني والانجلوسكسوني) ولكن ايضا من مجمل المهاجرين الذين يعيشون في هذه الدولة، وقد توَج هذا المسار بتحويل هذا المفهوم منذ ١٩٨٢ الى مبدا دستوري، يؤكد على أنَ المساواة المدنية تتماشى واحترام مختلف الثقافات([3]).

ويعرف ارنت ليبهارت المجتمع التعددي هو المجتمع المقسم بالانقسامات القطاعية، اذ ترتبط الانقسامات السياسية ارتباطاً وثيقاً بخطوط التباينات الاجتماعية القائمة موضوعياً ، والانقسامات القطاعية يمكن أن تكون ذات طبيعة دينية ،ايديولوجية ،لغوية، إقليمية، ثقافية،عرقية، او إثنية، ويندرج في خطوط الانقسامات القطاعية الاحزاب السياسية ،و وسائل الاعلام، والمدارس،والجمعيات التطوعية، أما الجماعات السكانية التي تحدّها هذه الانقسامات ، فيشار اليها باعتباره قطاعات المجتمع التعددي([4]).

أما فرنيفال، فيرى أنَ المجتمع التعددي هو مجتمع فيه اختلاط جغرافيَ واجتناب اجتماعيَ متبادل، بمعنى خليط من الشعوب يتخالطون من دون اندماج([5])،وغالباً ما تطرح هذه الشعوب مشكلات سياسية واجتماعية ودستورية وقومية من خلال عدم الاتفاق حول العديد من القضايا الاسياسية لمجتمعاتها.

وتتصف المجتمعات التعددية بثلاث مميزات، وهي أولاً : تباينات تتمتع بدرجة متفاوتة من الثبات، ثانياً: تصنيف اجتماعيَ لبعض المجموعات بسبب الاختلاف الديني أو اللغويَ أو العرقيَ، وثالثاً: تنظيم هذه المجموعات ضمن مؤسسات تحتية تربوية واجتماعية واعلامية ودينية وغيرها، توفر عدة اسس لقياس درجات التعدد في المجتمع، ورابعاً: في المجتمع المتنوع باغلاق، يلد الفرد،

ويصلي، ويدرس، ويعاشر، ويعمل، ويلهو، ويشيخ، ويدفن في بيئته دون غيرها. أما المجتمعات المنفتحة، فهي تتمتع بدرجة عالية من التداخل المصلحي، وبدرجة عالية من العضويات المتداخلة، أي إنَ الأفراد هم غالباً أعضاء في عدة منظمات وجمعيات طوعية، فيصبح سلوكهم أكثر اعتدالا، لأنهم مرغمون على التوافق بين عدة مصالح هم أعضاء في مؤسسات لها، فالتباينات في المجتمع المتعدد أو المتنوع ليست تباينات في الرأي العام بل تباينات ثقافية أو لغوية أو عرقية أو طائفية، ولها حدود مرسومة، تتميز بعدم التحرك والثبات دون أن تكون حتما نزاعية (٦).

تاريخياً وضع مصطلح التعددية بواسطة فلاسفة التنوير، لاسيما كرستيان وولف وايمانويل كانت لتعني اتساع إمكانية وجود رؤى كونية متعددة مع الدعوة لتكوين وجهة نظر موحدة للمواطن العالمي، وفي الفلسفة الحديثة تعني التعددية أنَ العالم يمكن تفسيره بطرق شتى، وان تقدم العلم في الواقع يحدث نتيجة التنافس بين التفسيرات المتعددة، وفي علم الاخلاق والاجتماع المعياري تشير التعددية الى أن المجتمع الحديث لم يعد ممكناً بناؤه على قيم تسلطية، وانما يقوم التلاقح بين الخطابات العقلانية والمتفتحة داخل المجتمع، وفي مجال العلوم السياسية يعني استعمال مصطلح التعددية المقابلة بين الديمقراطية ونظم الدولة الشمولية في تكوين الاحزاب ولا مركزية الحكم وتوزيع السلطة والثروة (٧).

ومفهوم التعددية في خطاب العلوم الاجتماعية الحديثة يؤكد اهمية التركيز على التنوع بوصفه شرطاً سابقاً لحرية الاختيار وحرية الفرد في أي مجتمع، ولكن لهذا الامر حدين، أولهما : ان فكرة التعددية تتناقض مع الاحادية والشمولية والسلطة المطلقة والاحتكارية والهيمنة من رؤية أو ثقافة أو جماعة، وثانيهما : أن فكرة التعددية تتناقض مع معنى الحرية المطلقة بلا حدود أو التجزئة أو الفوضى أو النسبية الكاملة، وهكذا يعترف مفهوم التعددية بالتنوع الذي تمنح فيه الفرص بعدالة ومساواة في المشاركة من اجل الازدهار والتنمية عن طريق قيم التسامح الايجابي، على ان يصب كل ذلك في كُل مَتجانس تتلاقح فيه العناصر المكونة له(٨).

ومفهوم التعددية مفهوم متعدد الابعاد ،فهناك التعددية السياسية التي تعني اعتراف النظام السياسي بوجود الجماعات المتعددة داخل المجتمع وحقها بالتمثيل السياسي في الحكومة عن طريق تشكيل الاحزاب وممارسة العمل السياسي والتعايش والتعبير عن نفسها والمشاركة في التأثير في القرار السياسي في مجتمعها عبر نص دستوري يحول دون حدوث صراع يهدد امن الدولة والمجتمع، أما التعددية الثقافية، فتعني الجماعات المتمايزة ثقافيا ولكل منها هوية خاصة يشكل البعض منها اقلية، في حين يمثل البعض الاخر اغلبية.

ويعُد مفهوم التعددية من المفاهيم الفكرية والفلسفية الذي يرتبط به العديد من المفاهيم الحديثة مثل الديمقراطية وحقوق الانسان وحقوق الاقليات والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة بما يسمح للمجتمع بجميع طوائفه واحزابه وانتماءاته بالتعايش السلمي.

٢- الإندماج:

ورد في لسان العرب لابن منظور فعل "دمج يدمج دموجاً " بمعنى " دخل في الشيء واستحكم فيه " فيقال مثلاً " اندمج الشيء وادمج " أي " دخل في الشيء واستحكم فيه "([٩])

ويذهب موريس دوفرجيه في تعريف الاندماج الى انه عملية توحد المجتمع وتميل الى جعله مدينة منسجمة قائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع بأنه نظام حقاً([١٠])، فالاندماج مفهوم ينشئه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الافراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع الى حالة العيش معاً، ومفهوم الاندماج يطرح مقابل لمفهوم عدم الاندماج ،الاقصاء ، الاستبعاد .

ويشير مفهوم الاندماج إلى فكرة الترابط أو التبعية البينية بين عناصر او وحدات مجموع ما، ينظر اليها من منظور نسقي، ويقوم هذا الترابط البيني بين مكونات النسق مع بعضها بعضاً كما أكد تالكوت بارسونز في مؤلفه النسق الاجتماعي([١١]).

ويُعد إميل دور كايم من ابرز علماء الاجتماع الذين أثروا المعرفة بشأن سيرورات الاندماج في المجتمعات الحديثة، فهو يعتقد ان اندماج المجتمع الحديث لا يهم المجتمع عموماً فقط، اي المجتمع الوطن، وإنما كل الجماعات الخاصة التي تشكله، ومن اجل تحديد اندماج كل مجتمع "مجتمع" ديني او سياسي يستحضر دور كايم بعدين : عدد التفاعلات بين الافراد واقتسام قيم مشتركة، فالاندماج هو نتاج مباشر لعدد افراد المجتمع ولكثافة التفاعلات التي بينهم، ونتاج كذلك لقبول وانتاج قيم وممارسات مشتركة، وصياغة هدف مشترك يتجاوز المصالح المباشرة للأفراد([١٢]).

ويتركز مفهوم الاندماج لدى دور كايم على معنيين أساسيين : فهو يمكنه أن يميز علاقة الافراد او نسق فرعي/تحتي مع نسق أشمل او اندماج جزئي اي خاصية فرد او جماعة مميزة داخل مجموع أوسع ، لكنه يمكن ان يميز كذلك مجموع نسق ما او المجتمع ككل ،أو الاندماج النسقي ،واندماج هذه الجماعة او تلك في المجتمع ليس سوى بعد من اندماج المجتمع في كليَته او الاندماج النسقي، وقد صاغ دور كايم بوضوح العلاقة القائمة بين اندماج المجتمع واندماج الافراد في المجتمع، عندما لاحظ أن المجتمع المضطرب والضعيف يجعل عدداً كبيراً من الافراد ينفلتون من مجال تأثيره، من هنا استشراء ظواهر الجريمة والانتحار والعنف والارهاب وغيرها([١٣]).

سوسيولوجياً يمكن القول إنَ الاندماج يتحقق عندما تكون هناك إرادة للافراد بالتقارب من التشكيلات الاجتماعية الاكبر التي تشكل المجتمع عن طريق تبني قيمها، وقواعدها، والنظام الاجتماعي وبشكل طوعي، وقبول هذه التشكيلات للاختلاف داخل المجتمع .

ويعرف الاندماج الاجتماعي بأنه مفهوم ينشئه كلُ مجتمع وكلُ جماعة بهدف انتقال الافراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع الى حالة العيش معاً ، وهو صورة من صور القدرة على الوصول الى المنظومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعاً حياً، وهي بهذا المعنى عكس مصطلح الاستبعاد الاجتماعي الذي عرفه ماكس فيبر بوصفه أحد أشكال الانغلاق الاجتماعي، فقد كان يرى أن الانغلاق الاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركزاً متميزاً على حساب جماعة اخرى([١٤]).

ومفهوم الاندماج متعدد الاوجه يتكون من ابعاد اجتماعية وثقافية وسياسية ودينية واقتصادية تسود المجتمع وبنى وهياكل الدولة، كما يتضمن التوحد والانصهار وتجاوز الولاءات الضيقة وتاكيد الشعور بالولاء والانتماء للدولة، وهي ابعاد تناقض عدة معاني تدل على العزلة والصراع والانقسام والتناقض.

وتشير الادبيات إلى خمسة جوانب مرتبطة بتحقيق الاندماج الاجتماعي في المجتمع التعددي([١٥]).

– دمج المعايير والثقافات؛ وتشمل مشاركة القيم، وأساليب التعبير، وأنماط الحياة، واللغة المشتركة

– تعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل

– تضييق الفجوة بين النخب والجماهير، والمناطق الحضرية والريفية، والمناطق الغنية والفقيرة، وغيرها من عناصر الاندماج الاجتماعي

– حل الصراعات الناشئة من دون استدعاء للعنف – مشاركة الخبرات المتبادلة بحيث يستطيع الافراد اكتشاف ما مروا به من تجارب مهمة مشتركة.

٣– المواطنـــة:

المواطنة من الجذر اللغوي وطن وتوطن في بعقة جغرافية محددة فهو مواطن، فقد جاء في القاموس المحيط ان الوطن هو "منزل الاقامة " واستوطنه اتخذه وطناً و"واطنه على الامر وافقه"([١٦])، اما في لسان العرب فالوطن هو "المنزل الذي نقيم فيه وهو موطن الانسان ومحله"([١٧]) ومن ذلك فالمواطنة في اللغة سوف تعني انتساب الانسان للأرض التي يقيم و يستقر فيها.

والمواطنة تعود اصطلاحاً إلى كلمة (civic) التي ترجع الى الكلمة اليونانية القديمة (civis)، والتي تعني (المواطن) وبهذا فالتربية المدنية معنىَ ومبنىَ هي تربية المواطن[١٨]، وقد عرفت موسوعة كوكير الامريكية المواطنة بأنها أكثر اشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً، وهي لا تتميز من مفهوم الجنسية([١٩])، وعرفتها دائرة المعارف البريطانية انها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها، وتدل على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبه من مسؤوليات وتختم المفهوم بانه يسبغ بحقوق سياسية كحق الانتخاب

وتولي المناصب العامة([٢٠])، اما موسوعة الكتاب الدولي فقد عرفت المواطنة بانها عضوية كاملة في دولة او بعض وحدات الحكم، وتؤكد أنَ المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم([٢١]) ، كما تعني المواطنة علاقة الفرد بدولته على وفق الدستور السائد فيها والقوانين التي تنظم العلاقة بينهما من حيث الحقوق والواجبات[٢٢]، وتشير في معناها الدقيق الى فكرة المشاركة السياسية وحق المساهمة في تشكيل الارادة العامة، وهي تشكل الخاصية القانونية للفرد الذي يتمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات([٢٣]).

وقد عرف قاموس علم الاجتماع المواطنة على أنها مكانة او علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي(دولة)، عن طريق هذه العلاقة يقدم الطرف الاول الولاء، ويتولى الطرف الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة، أي تشير المواطنة الى الالتزامات المتبادلة بين الاشخاص والدولة بحصول الاشخاص على بعض الحقوق السياسية المدنية بانتمائهم الى مجتمع سياسي معين، ويكون عليهم في الوقت نفسه بعض الواجبات يؤدونها([٢٤]).

وتُعد المواطنة فكرة ذات دلالات اجتماعية وسياسية وقانونية ساهمت في تطور المجتمع الانساني وفكرة الدولة، وارست مبادئ المساواة والعدل والانصاف والحرية والديمقراطية والحقوق والواجبات، وتمثل المواطنة علاقة عضوية بين طرفين المواطن الذي يمثل فرداً من المجتمع يتواجد ضمن نطاق جغرافي محدد وهو الوطن الذي يعبر عنه سياسياً وقانونياً بالدولة.

رابعاً/ الاندماج والمجتمع التعددي ... جدل العلاقة:

يُعد التعدد من المعطيات القديمة لتاريخ البشرية، ونجد عبر التاريخ ساكنة تنتقل ومجموعات تختلط واراضي تم ضمها او التخلي عنها، وعمليات تبادل تجاري سبق إقامتها وصيرورات إدماج سياسي تم تحقيقها وحدود جرى تغييرها، واسهمت كل هذه الظواهر في التنوع الاثن – ثقافي وتتجه في الواقع الى تطويع ما يسميه إرنيست جلنير* مبدأ الوطنية بما في ذلك الملاءمة بين كيان وطني والدولة بوصفها وحدة شرعية([٢٥]).

فالنزعة العرقية لم تعد تحمل المعنى الانثروبولوجي للجماعات البدائية ذات الاصل المشترك في مختلف انحاء العالم، بل ياخذ معنى أوسع من حيث أنه يستعمل للتعبير عن كلً اشكال الهويات الخصوصية التي تجد نفسها في وضع الاقلية بالنسبة لجماعة او هيئة سياسية اكبر تتمتع بسيطرة مطلقة، وهكذا يمكن أن تتحول حتى الهويات الوطنية خارج سياق وجودها المتعلق الى شكل من اشكال العرقية إذا ما وجدت نفسها في صراع مع هويات خصوصية اخرى او في وجود

هيئة سياسية تعلو عليها ،فالهوية الفرنسية مثلاً اذا ما وضعت في سياق هيئة سياسية أعلى منها مثل الاتحاد الاوربي تعد شكلا من اشكال العرقية داخل هذا الاطار السياسي الاكبر([٢٦]).

إن الدول الجديدة بوصفها مجتمعات، تكون معرضة بنحوٍ غير سوي إلى سخط يستند إلى ارتباطات وشائجية متمثلة بوحدة الدم واللغة والعادات، فالسخط الاقتصادي او الطبقي او الفكري يهدد بالثورة، لكن السخط المستند الى العرق او اللغة او الثقافة يهدد بالانقسام او المناداة بتوحيد المناطق التي يتكلم سكانها نفس اللغة او الاندماج أي إعادة رسم حدود الدولة فيجد السخط المدني متنفسا طبيعيا في الاستيلاء قانونيا او لا قانونيا على جهاز الدولة ،اما السخط الوشائجي، فيكافح بعمق أكبر ،ولا يرضى بسهولة، كالصراع بين الهند وباكستان حول كشمير،واليونان وتركيا حول قبرص، والتوتر بين الصومال واثيوبيا، حول مسالة توحيد الاقاليم والمصاعب التي تواجهها اندونيسيا فيما يتعلق بمسالة المواطنية المزدوجة للمقيمين الصينيين في اندونسيا([٢٧])، فعندما يكون هناك اصرار على خلق ثقافة رسمية من خلال دمج تعددية ثقافية لخلق شعب وامة واحدة متجانسة على حساب الثقافات الاخرى باساليب الصهر والتذويب فلأ بد أن يؤدي ذلك إلى الصراع بين تعددية المجتمع، وغالباً ما تكون كلفته الاجتماعية اثقل من الكلفة الاقتصادية .

فالاستعاضة عن الولاءات القطاعية حسب تعبير ليبهارت بالولاء للامة قد تبدو ذات اهمية في تحقيق التجانس في المجتمع التعددي، لكن محاولة تطبيقها امر في غاية الخطورة ذلك ان الولاءات الاولية لما كانت شديدة الصلابة فمن المستبعد ان تنجح أية محاولة لاستئصالها، لا بل أن من شأن محاولة كهذه أن تؤدي الى نتائج عكسية، وربما نَشطت التماسك القطاعي الفئوي الداخلي والعنف بين القطاعات بدلاً من التماسك الوطني([٢٨]).

وفي المجتمعات العربية شكلت مسالة الاندماج العقبة الاكبر في مرحلة التخلص من الاستعمار وظهور الدولة القومية – الامة لتشكل بداية الاشكالية بين عدم تطابق التكوين القومي والديني والمذهبي لتلك المجتمعات مع مفهوم الدولة – القومية الحديثة والحدود السياسية للدولة.

فالدولة في الوطن العربي هي حصيلة تركيب بيوسياسي هجين من دولة سلطانية تقليدية متسلطة ضاربة الجذور في التكوين السياسي ومن دولة حديثة موروثة عن الادارة الاستعمارية شكلية الحداثة[٢٩]، فقد خضع الشرق الاوسط في مطلع القرن العشرين بعد انهيار الدولة العثمانية الى إعادة تركيب جغرافيتها، فقد ضمت الدولة الواحدة المفككة أثنيات متعددة او طوائف دينية متباينة داخل الدولة الواحدة، لذلك اصبحت التعددية متلازمة ومفهوم الاقليات او الاثنيات .

يعيش في الرقعة الجغرافية العربية والممتدة من البحرين شرقاً وحتى المغرب غرباً ومن السودان في الجنوب الى سورياً في الشمال، مجموعة كبيرة ومتنوعة من القوميات والطوائف والاديان منذ فجر التاريخ، فدينياً ينقسم سكان المنطقة الى مسلمين (غالبيتهم من السنة بالاضافة

الى طوائف الشيعة والدروز والزيدية والاباضية والاسماعيلية والعلويين والبهائيين) واتباع ديانات اخرى (ينقسم هؤلاء بدورهم الى مسيحيين بمختلف طوائفهم، ويهود وصابئة وايزيدية وزرادشتية، وديانات قبلية زنجية في جنوب السودان) كما ينقسم سكان هذه المنطقة قوميا الى عرب وايرانيين وامازيغ واكراد ويهود وقبائل زنجية وارمن وآراميين وسريان وتركمان وشركس وأتراك ونوبيين، ورغم ان غالبية السكان في هذه المنطقة (حوالي ٨٠ في المائة) هم من الناطقين باللغة العربية ويدينون بالإسلام دينا، ويتخذون من السنة مذهباً والنسبة المتبقية هي ٢٠ في المائة تضم في ثنيَها قوميات واديان وطوائف مهمة بعضها يشكل غالبية على مستوى البلد الموجود فيه(الشيعة في كل من العراق والبحرين)وبعضها اقليات مهمة ومؤثرة (الامازيغ في بعض دول المغرب العربي، والاكراد في العراق والشيعة في لبنان والقبائل الزنجية في السودان) وعلى مدى قرون ظلً موضوع الاقليات(الدينية او العرقية) ضمن قائمة المسكوت عنه في البلدان العربية، كما ظل الحديث عن الاقليات ولاسيما الدينية منها يحوطه قدر كبير من التحفظ، مع سعي واضح للتقليل من اهميته او نفي اي وجود قائم بذاته، وكان الحل هو اما الحاقها بالعروبة او بالإسلام([٣٠]).

إذ بدأ أن نقل التجربة الاوربية في القومية الى دول أخرى غير قادرة على تشكيل تجانس حقيقي في المجتمع، وان الطرح الذي تبنته كان زائفا من منطلق التجانس بين القوميات والجماعات ادى الى ظهور تحديات امام تلك المجتمعات في سبيل بناء دول ومجتمعات ديمقراطية معاصرة ومستقرة[٣١].

فظهرت ازمات الاندماج كنتيجة لضعف قدرة الدولة ونظامها السياسي على الاستجابة المتسارعة والتفاعل مع تنوع الهويات الفرعية وتفاوت المصالح الجماعية الذي ينجم في الاصل عن انخراط الدولة ومؤسساتها في مختلف عمليات الاندماج بهدف توحيد مكوناتها الثقافية والسياسية، وعلى ما يبدو ان قضية الاندماج ذات صلة بمدى انتظام النظام السياسي واستقراره من حيث كون الاخير هو نظام روابط متفاعلة تنشأ ما بينه وبين مختلف الجماعات والمصالح الساعية الى تحقيق مطالب معينة لدى النظام السياسي ذاته([٣٢]).

أن أزمة الاندماج هي نتاج ضعف فاعلية الدولة في توظيف قدراتها المادية والفكرية في استيعاب التنوع المتنامي لجماعات المجتمع ومطالبها، هذا النُقصان سيؤدي الى تعميق ازمة الهوية المتولدة أساساً ضمن إطار عملية بناء الامة ،بحيث إن سوء توزيع الموارد والثروات على قلتها سيقود المركز ونظامه السياسي نحو فقدان الشرعية ومن ثم بروز وضعية التنافس والتنازع بين المركز والاطراف للاستيلاء على الدولة ،ومثل هذا الوضع سيدفع المركز الى تصعيد مستوى الاكراه في تعامله مع الاطراف غير الموالية تحديداً ما سيفضي لاحقاً الى استنزاف المزيد من موارد الدولة ،وتغليب هوية الاكثرية وهيمنتها على سائر الهويات الفرعية ومن ثم جمود مؤسسات الدولة

في كلا مسارَي مشروع الدولة– الامة بحيث تندفع أقليات كثيرة ضمنا او علانية الى الارتداد عن موالاة الدولة وتغليب مصالحها وهوياتها الفرعية على مصالح الاكثرية والانتماء المشترك ،واستمرار حالة الجمود المؤسسي هذه تنذر بتوافر البيئة الملائمة لقيام الانقلابات وربما الثورات([٣٣]).

وعلى ما يبدو ان المجتمعات العربية لم تهتدِ الى انتاج مجال سياسي يولد تنافسات برامجية في قضايا التنمية والتعليم والخدمات العامة وتوزيع الثروة وصون الامن والعلاقات الخارجية والتعاون الدولي، فيما برحت السياسة فيه تتكلم لغة طائفية ومذهبية وقبلية وعشائرية وعرقية بدلا من لغة المواطنة والوطن، ففي الوقت الذي تمثل التعددية مشكلة في مجتمعاتنا فإنها اي (التعددية) موجودة في البلدان الغربية والمتقدمة ولكنها لا تطرح على اوطانها المشكلات عينها التي تطرحها مجتمعاتنا العربية وذلك لسببين([٣٤]):

١- ان هذه المجتمعات تتمتع بقدر من الاندماج الاجتماعي لا تتمتع به المجتمعات العربية، فالاندماج غير التجانس فهو لا يلغي الخصوصيات الثقافية والدينية أو يذيبها في ماهية واحدة جامعة وانما يصهر الجماعات المختلفة في كيانية وطنية عليا تصبح بمثابة العصبية الكبرى التي تؤسس الشعور بالانتماء المشترك إلى وطن واحد وبالولاء الى دولة جامعة ليلغي بذلك كل ولاء عصبوي فرعي، وهذا الاندماج الاجتماعي الذي يتحقق بآليات الصهر الثقافي والسياسي والاجتماعي هو الذي ينهي الشعور لدى الاقليات ليعوضه بشعور وطني جامع.

٢- إن النظم السياسية في بلدان الاندماج الاجتماعي تقوم سياساتها على توليد رابطة المواطنة بما هي رابطة جامعة، عن طريق التشريع والتعليم والاعلام والسياسات الثقافية والدينية، والمواطنة بما هي علاقة سياسية ومنظومة حقوق متكافئة وحدها تلغي اسباب الشعور بالانقسام على حدود الهويات الفرعية العصبوية القبلية والطائفية والمذهبية والأثنية، ووحدها اي المواطنة تنشئ الحيز المدني الحديث الذي هو شرط وجوب لقيام النظام الديمقراطي.

فمبدأ المواطنة كما يذكر روبرت ماكيفر في كتابه تكوين الدولة هو اهم اكتشاف تحقق في اوربا وبفضله تحولت الصراعات المدمرة في اوربا والحروب الاهلية بين الشيع الدينية الى صراع سلمي بسبب تحول الدولة الى مؤسسة تقف على مسافة واحدة من كل مواطنيها من دون استثناء ويتم الحكم فيها عن طريق المؤسسات([٣٥])، فالمواطنة هي العلاقة الافقية الوحيدة لتحقيق الاندماج العابر للانقسامات الاجتماعية والدينية والثقافية لقيام الدولة المدنية ذات النظام السياسي المستقر.

إن السياسات التنموية التي انتهجتها البلدان العربية بعد الاستقلال ولدت ازمات لم تعالج وانما اخلت بمبدأ الاندماج الوطني، ويستعرض لوسيان باي خمس ازمات مرت بها مجتمعات العالم الثالث ومنها مجتمعاتنا العربية، وهي :

- **أزمة الهوية:**

إن اول واهم ازمة اساسية هي تلك التي تتعلق بتكوين شعور مشترك بين افراد المجتمع الواحد ،كما يجب أن يشعروا بأن هويتهم الشخصية محددة جزئياً بانتمائهم الى بلادهم المحددة اقليمياً،([٣٦])، لكن الهوية في مجتمعاتنا العربية لازالت تتنازعها الولاءات العشائرية والطائفية و الاختلافات الاثنية واللغوية على حساب الهوية الوطنية، فقد كان تشكل الدولة العربية نتاجاً مشوهاً لنمط الهيمنة الكولونية، حيث ارتبطت النخب الحاكمة بالخارج اكثر من ارتباطها بالمشروع الوطني، فصممت أجهزتها الإدارية والأمنية والعسكرية على غرار التجربة الغربية، وفي الوقت نفسه استخلصت من موروثها الثقافي فكرة جعل السلطة حكراً على الحاكم وحاشيته ، لذلك لم تؤسس لهوية وطنية تستوعب كل التعدديات الثقافية وانما عمدت الى سياسة فرق تسد لضمان بقائها على سدة الحكم لاطوال مدة ممكنة، فلم تستطع استقطاب الاقليات والاثنيات واخراجها من حدود انتماءتها التقليدية وكياناتها الذاتية الى مستوى هوية وطنية جامعة .

- **ازمة التغلغل** : وهي كيفية القيام بدور من قِبل الدولة في ارساء المؤسسات الادارية والخدمية في مجتمع الدولة القومية الجديدة، وهذا يتطلب الاعتماد على ايجاد كادر وظيفي([٣٧])،فعلى الحكومة ان تكون قادرة على أن تصل حتى الى مستوى القرية وأن تمس حياة الناس اليومية، لكن في المجتمعات التقليدية ما تزال الهوة كبيرة بين عالم النخب الحاكمة وبين عالم الجماهير، كما انها ما تزال متوجهة نحو طرقها المحلية الضيقة، وعليه فإن مسالة التغلغل هي مشكلة اقرار فعالية المؤسسات الرسمية، واقامة الثقة الرابطة بين الحكام والافراد([٣٨])، فالدولة في مجتمعانا العربية تعاني(أزمة الحكم الرشيد) بل هي تعبر عن مشكلات عميقة في علاقة السلطة مع جميع فئات المجتمع اذ تعاني الدولة العربية من ازمة الادارة لضعف الجهاز الإداري من التغلغل في اجزاء المجتمع ، فالمساحة الجغرافية الواسعة لكثير من البلدان العربية واختلاف التضاريس وتنازع الولاء للسكانيين على حدودها اضعف قدرة الدولة على التحكم في رعاياها لوجود أزمة الهوية والانتماء.

- **أزمة التوزيع:** وتعني أن الثروات الوطنية يجب ان تساهم في رفع مستوى المواطنين وتشعرهم بأن الثروة لا تعود لقسم او جزء من المجتمع، وإنما الكل له حصة حسب عمله وجهده ([٣٩])، لكن الموارد الاقتصادية في البلدان العربية لم توزع بشكل عادل للثروات بين فئات المجتمع مما ولد عدم المساواة وخلق التفاوت الطبقي ، ولقد اشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، إلى ما تتعرض له المنطقة العربية من مخاطر متشعبة جَراء ما تواجهه من نزاع وبطالة في صفوف الشباب وانعدم المساواة ، ويشير التقرير الى تأخر في الدول العربية نسبة إلى المتوسطات العالمية بمقياس دليل التنمية البشرية معدلاً بعامل عدم المساواة ، ويبلغ وعدم المساواة في التعليم مستويات مرتفعة يصل متوسطها الى ٣٨ بالمائة ،وكذلك في الصحة والدخل ،اذ يصل متوسط عدم المساواة الى اكثر من

١٧ بالمائة، ولا يزال الفقر المتعدد الابعاد يمثل تحدياً يواجه بعض البلدان، اذ من اسباب استمراره العجز في الصحة والتعليم([٤٠])، فالحرمان الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية كثيراً ما يؤدي الى العنف او التهديد بالثورة ، وما شهده الربيع العربي كان اساسه السخط الاقتصادي وغياب العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات .

-**أزمة المشاركة:** تنتج ازمة المشاركة عند عدم تمكن الاعداد المتزايدة من المواطنين من الاسهام في الحياة العامة لدولهم مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية اي اختيار المسؤولين الحكوميين ،فعندما لا تتوافر التشريعيات والمؤسسات السياسية التي يمكنها استيعاب هذه الجماهير الراغبة في المشاركة تحدث توترات ناتجة عن تزايد المطالب ، وتتوقف المشاركة على طبيعة النظام السياسي إذا كان نظاما ديمقراطياً من عدمه ، وبما أن البلدان العربية لم تصل بعد الى مرحلة الديمقراطية الفعلية والمشاركة السياسية، فلا زالت الجماهير تعاني من ازمة المساهمة والمشاركة .

-**ازمة الاندماج والتكامل:** وتعني كيفية تنظيم القطاعات الوطنية والسياسية والدينية والاقتصادية والعرقية والطائفية وإدماجها في بوتقة متجانسة ومنسجمة لا تلغي الخصوصيات الفرعية، وانما توجدها ضمن وحدة وطنية شاملة ومصلحة مشتركة لجميع افراد المجتمع، ومجتمعاتنا العربية ما زالت تتقاطعها الانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني.

فالمجتمع العربي مجنمع عصبوي، يعاني نقصاً شديداً في الاندماج الاجتماعي نتيجة قيامه على اسس انقسامية عامودية لم يتم صهرها بما يكفي في منظومة وطنية جامعة وموحدة تؤسسها رابطة الانتماء الوطني وعلاقات المواطنة، وأرسخ وأقدم الروابط العصبوية التي وصفها ابن خلدون هي القبائل والعشائر وما يتفرع منها من عصائب صغرى، ثم زادت عليها الطوائف الدينية والمذاهب الملَية من الاشكال كافة، فضلاً عما أضافته الكولونيالية على الدولة العصبوية الجديدة من اختصاص طائفي، اي النظام السياسي الذي يقوم إلى أساس الطوائف([٤١])،فضلاً عن دور الانظمة الحاكمة في ترسيخ الانتماءات الفرعية على حساب الانتماء الوطني بما يدعم وجودها واستقرارها السياسي .

- **أزمة الشرعية :** وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بازمة الهوية، إذ تتعلق بتحقيق الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم[٤٢] ، وتزداد ازمة الشرعية عندما تفتقر القيادة السياسية لتأييد ورضى الجماهير ،لاسيما عندما يكون المجتمع ذا تعددية دينية وعرقية، فالطبقة الحاكمة في مجتماتنا لا زالت نخبة فوقية تستمد وجودها من ارتباطتها القبلية، فهي عبارة عن نخب اميرية وملكية، ومع وجود القيادات الرئاسية فإنها ما زالت تستمد شرعية بقائها من احتكارها واستعمالها للقوة في الحكم مُجَسَّدة في البوليس والجيش والمحاكم والسجون، وعدم احترام القوانين، وغياب آليات التداول الطبيعي للسلطة، واحتكار مراكز القيادة من نُخب لا تتمتع في أغلب

الأحيان بالحدّ الأدنى من النزاهة والكفاءة المهنية، لذلك شَاب الاندماج في المجتمعات التعددية شد وجذب، وأخذ عدة اشكال منها الدخول في صراع بين مكونات المجتمع، او الخضوع والاقصاء والتهميش باستعمال القوة من قبل المكون الاكبر، ولتجاوز تلك الازمات كان لابد من رابطة عابرة للانتماءات الفرعية وشاملة لكل تعددية المجتمع، فكانت المواطنة هي السبيل لتحقيق الاندماج المجتمعي .

خامساً/ المواطنة سبيل للاندماج:

يؤكد برهان غليون أن المواطنة والشعور بالانتماء لامة من الامم يرتبطان بعنصرين اساسيين هما: عنصر الاجماع الثقافي اي الانتماء لعقيدة واحدة مماثلة، وعنصر المشاركة السياسية اي المساهمة في تكوين السلطة، والاجماع الثقافي لا يعني الوحدة ولكن الاعتراف بقيم مشتركة، كما أن الاشتراك لا يعني النفوذ إلى السلطة، ولكن يعني حق التمثيل باختلاف القيم العليا السائدة، ففي النظام الغربي الحديث ليس الانتماء الى الدين هو الذي يحدد الاشتراك في السلطة ولكن المشاركة العملية في السلطة هي التي تعطي الرعية القيم الثقافية السائدة، وكلما تطورت آليات الاشتراك في السلطة اي تطورت الديمقراطية الاجتماعية والسياسية وزالت ظاهرة العزل والاستبعاد للأفراد والجماعات التي تكوَن الجماعة، نقص الحماس للوحدة الثقافية ونشأت ظاهرة التعدد والقبول بالاختلاف([٤٣]).

فمعظم الشعوب المتحضرة تتألف من ثقافات مختلفة، كما أن الهوية السياسية لاولئك الذين يعيشون في إطار شعب واحد تَفهم على أساس مبدأ مفهوم المواطنة المشتركة ،فكيف بمقدور المجتمع المتعدد ثقافيا ان يتعايش سياسياً ؟

يعتقد ديفيد ميلر أن أبناء البلدان المتحضرة وكما تشير الى ذلك الأواصر العرقية، والالتزامات الدينية، ووجهات نظرهم في الاخلاق الفردية، وآراؤهم في قيم الحياة عبارة عن هويات شخصية في عملية الاخذ بكل ما هو غير متجانس هذا من جانب، ومن جانب آخر، فالأفراد والجماعات الذين لديهم هذه الهويات المتفرقة يشعرون بالحاجة الى العيش معاً سياسياً، ولذلك لابد لهم من العثور على نقاط مشتركة يمكن على اساسها تقويم مباحثهم في اطار الحكومة، والافتراض هو أن باستطاعة مبدأ المواطنة توفير مثل هذه النقطة المشتركة([٤٤])، وذلك عن طريق ما تتضمنه المواطنة من ابعاد قانونية وسياسية وثقافية واقتصادية، فالبعد القانوني يتجسد في تنظيم العلاقة بين افراد المجتمع على اختلاف دياناتهم وطوائفهم واعراقهم، والحكام بموجب عقد اجتماعي يحفظ لكلا الطرفين حقوقهم ويحافظ على مصالحهم، وبعد سياسي يتمثل في حق جميع افراد المجتمع التعددي المشاركة في الحياة العامة بما فيها المشاركة السياسية في مؤسسات الدولة والاحزاب والتمثيل السياسي والمشاركة في الانتخابات كمرشحين وناخبين، وبعد ثقافي يستوعب كل الخصوصيات

الثقافية من دون ان يلغيها ويحقق مواءمة بين الهوية الفرعية والهوية الوطنية العليا للدولة، وبعد اقتصادي يحقق شرط الحياة الكريمة للجميع من دون استثناء .

فما هي أولويات المواطنة لجعل كل الجماعات المتعددة دينياً وثقافياً واثنياً تتعايش معاً، يضع انطون نصري ست عناصر لذلك([٤٥]):

١- **استراتيجيات المجال العام:** المجال العام لدى (هابرماس) هو الخير العام الذي يمثل المصلحة العامة المشتركة للمواطنين، فالمجال العام هو مجال يختلف عن مجال البرلمان الذي هو جزء مهم من مؤسسات الدولة ويدين بالولاء للسلطة السياسية في حين المجال العام هو مختلف؛ لأنه هو مجال نقي للمواطنين ويدين بالولاء للشعب، وهذا المجال العام هو متحرر أيضا عن الهيمنة الاقتصادية لأن الانضمام إلى المجال العام لا يتطلب اية شروط اقتصادية ولا صفقة اقتصادية، كما أن المواطنين، المحرومين من المساهمة في الفعل السياسي يجدون انفسهم وذاتهم في المجال العام ومنه يبداون في التأثير في واقع الحياة السياسية، ومن الواضح ان المجال العام هو مجال مهم وقناة لاجل العمل على " فك احتقان" الذي يظهر في اي مجتمع، لأنه في العديد من الاحيان فان العلاقات المتعددة (السياسية ، الاقتصادية ، الفكرية ...) بين السلطة السياسية والشعب قد تصل الى طريق مسدود تخلق نوعا من اليأس لدى المواطنين نمن حيث عدم قدرة سلطة الدولة في حل المشكلات الموجودة، ولذلك يظهر المجال العام " كمنقذ " للوضع بوصفه القناة الموصلة ما بين الشعب والسلطة السياسية([٤٦]) . وهنا يصبح المجال العام الفضاء الذي تتقاسم فيه الفئات والجماعات في المجتمع التعددي مجموعة القيم المشتركة التي لا تختص بها جماعة دون اخرى، وتحكمها مجموعة قيمية تتقاسمها فئات المجتمع بأكمله، ان هذا المجال العام هو الذي يُوحد المجتمع التعددي ويتخطى السياسية الطائفية ويرسخ الاندماج الاجتماعي.

٢- **بناء ذاكرة جماعية :** ويتم ذلك عن طريق الدولة بأنباتها عبر مشروع وطني يتم به تحديد شكل الهوية العام ووضعها الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للاقليات والاثنيات كافة، بحيث تعد بمثابة خط الشروع الوطني للسكان من دون أن تمارس عليهم الدولة عملية هيمنة ايديولوجية – فئوية – حزبية، بل تستند الى أطر و قواعد معرفية قانونية تقيم عن طريقه مجتمع المواطنة القائم على الدستور العادل مما يحقق المجتمع المدني الذي ينهي الذاكرة الجماعية ولاسيما بقطاعها السياسي مع احتفاظهم بخصوصياتهم الثقافية والدينية، ولكي تكون شرعتهم وشريعتهم ما تجترحه الدولة من بناءات قانونية دستورية عادلة ومنصفة للجميع من دون محاباة لأقلية او لأثنية معينة على حساب الاخرى،[٤٧]) وسبيل الدولة في ذلك تضمين المناهج الدراسية (على وجه التحديد مواد التاريخ – الجغرافية – التربية الوطنية – التربية الدينية) بالقيم المشتركة، والاحساس

بالانتماء التاريخي للبلد الواحد لتحقيق التواصل الفكري والانسجام الاجتماعي وتلغي التنافر الذي ينمي النزاعات القومية والطائفية المشحونة بالمشاعر السلبية الهدامة لبناء المجتمع والدولة.

ويتم ذلك عن طريق تضمين النظام التعليمي أربع فضائل رئيسة ([٤٨]):

أ- الروحية العامة : وتتمثل في القدرة على تقييم أداء وكفاءة المسؤولين، والاستعداد للانخراط في الخطاب العام ذي الصلة بالقضايا السياسية.

ب- حس العدالة : ويعني القدرة على فهم حقوق الآخرين واحترامها، واعتدال الفرد في صوغ مطالبه، وأن تتاح الفرص امام كل فرد لان يغدو مواطناً فاعلاً وازالة اية معوقات اقتصادية او اجتماعية تحول دون مشاركة الجماعات المحرومة والفقراء والاقليات الاثنية والقومية.

ج- الكياسة والتسامح : وتعني عدم التمييز العرقي والتفاعل مع الآخرين على اساس عدم التحيز والمحاباة ، وتطبيقها في سائر انشطة الحياة اليومية.

د- الشعور المشترك بالتضامن والموالاة ، وهو ان يشعر المواطنون بانهم ينتمون الى المجتمع نفسه، ولديهم رغبة مشتركة في مواصلة العيش سوية ، هذا الحس بالهوية المشتركة يساعد في استمرارية علاقات الثقة والموالاة بين المواطنين .

٣- **ثقافة المشاركة** : اشاعة ثقافة المشاركة عن طريق اقرار ها بمواد الدستور والقوانين، فعندما يتعلم الفرد كيف يحيا كمواطن متفاعلا ومشاركاً فان ذلك سوف ينعكس على قدرته في المشاركة بفعالية في الحياة العامة من خلال وجود قيم مشتركة، لتصبح اسلوب حياة وليست مجرد شعارات يرددها، ومن ثم تصبح كل تعددية المجتمع واعية بقدرتها في التغيير ، أما بالنسبة لاصحاب القرار فثقافة المشاركة تكون بالابتعاد عن التفرد وسياسة الاستقواء والايمان بالتبادل السلمي للسلطة كونه يمثل استراتيجية عقلانية في بنية فكر السلطة.

٤- **الاستقلالية الفكرية** : أن وجود درجة عالية من الاستقلالية الفكرية تؤمن حاجزاً تجاه مخاطر التعبئة النزاعية في المجتمعات التعددية، لاسيما في اوقات الازمات التي غالباً ما تُستغل من قبل دُعاة الانقسام .

٥- **الثقافة الحقوقية:** أن تعميم الثقافة الحقوقية هو الضامن للحياة المشتركة، لاسيما في المجتمعات المتعددة، إذ تضمن القاعدة الحقوقية أربعة قضايا جوهرية: العيش معاً، المساواة والعدالة وعدم التمييز، معالجة الخلافات سلمياً، نوعية حياة افضل .

٦- **ثقافة الحذر في العلاقات الخارجية** : ان العنصر الاصعب في المجتمعات التعددية تعميم الادراك المشترك للخطر الخارجي، والعدول عن الاستقواء بين الفئات، وتحييد المواطنين عن

النزاعات الخارجية، ومن ثم اعتماد الحذر في العلاقات الخارجية مع العدو والاشقاء ([٤٩])، كل ذلك من شأنه ان يوحد الصف الداخلي باتجاه موقف موحد لمواجهة التحديات الخارجية.

أن عملية بناء المواطنة في المجتمعات التعددية ليست بالأمر اليسير، لكنها في الوقت نفسه ليست مستحلية، فالشواهد التاريخية أوضحت أن ما مرت به المجتمعات الغربية خير دليل على ذلك، فالمواطنة تطورت من خلال البناء القانوني ثم السياسي ثم الاجتماعي، أي أن المواطن حصل أولاً على المساواة القانونية وضمانات المحاكمة العادلة، ثم اتجه للحصول على الحق في المشاركة السياسية، وأخيراً أخذ مفهوم المواطنة أبعاداً اجتماعية في ظلَ سيادة مفهوم دولة الرفاهية، فلكلَ مواطن حقوقاً بوصفه فرداً من افراد المجتمع وليس فرداً ينتمي لجماعة ما، ومن حق كلَ جماعة أن تكون جزءاً من المجتمع المدني، فالمواطنة هوية تتدخل فيها الهويات المتعددة لتحقق الاندماج انطلاقاً من منطلق التعايش مع الاخرين .

الخاتمة:

إن وجود المجتمعات المتعددة ثقافياً واثنياً ولغوياً حقيقة لابد من الاعتراف بها، فلم يعد بالإمكان فرض الاندماج بالقوة من قبل الاغلبية، وانما الاعتراف بالتنوع الاجتماعي والثقافي، ونقل المجتمع من حالة الصراع والمواجهة الى التعايش السلمي وقبول الآخر، عن طريق المشاركة الفعلية لكل تعددية المجتمع الواحد في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لن تتحقق الا برابطة وطنية جامعة تتمثل بالمواطنة التي ارست مبادئ المساواة والعدل والانصاف والحرية والديمقراطية والحقوق والواجبات من خلال الابعاد القانونية والسياسية والثقافية والاقتصادية.

فالمواطنة هي الرابطة التي تتيح لكل فرد ان يكون عضواً في التنظيم السياسي من خلال الحق في التصويت والانتخاب والترشيح والوصول الى مراكز السلط وتقاسم القرار السياسي، وان يحصل على المساواة القانونية وضمانات المحاكمة العادلة ، وان يشارك في الحياة العامة وفي الوقت نفسه تتيح له البقاء على اتصال بمرجعياته الفرعية الاجتماعية والدينية والثقافية .

الهوامش والمصادر :

[1] -Donald L. Horowitz; A democratic south Africa, constitutional engineering in a divided society university of California press,Berkeley,los angeles oxford,1991,p42

نقلا عن يوسف كوران ،التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ،سليمانية ،٢٠١٠، ص ١١.

[٢]– عبد السلام البغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط٢، ٢٠٠٠،ص ٣٥.

[٣]– عبد العزيز ركح ، مابعد الدولة– الامة عند يورغن هابر ماس ،منشورات الاختلاف، الجزائر،٢٠١١، ص ١٦٢.

[٤]– آرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ،ترجمة حسني زيني ، معهد الدراسات الاستراتيجية ،بغداد– بيروت،٢٠٠٦،ص.١٥

[٥]– المصدر نفسه،ص ٣٥.

[٦]– أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية..إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي،في: "ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي"، منتدى الفكر العربي ، عمان، ١٩٨٩، ص٣

[٧]– إدريس سالم، من قضايا التعددية الثقافية في السودان في كتاب التعددية الثقافية الحرية والمواطنة ، معهد ابحاث السلام ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٧، ص ١١٨.

[٨]– المصدر نفسه، ص ١١٩.

[٩]– ابن منظور ، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ج ٢،

[١٠]– موريس دوفرجيه ، مدخل الى علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي وجمال الاتاسي ، دار الجيل ، بيروت، ص ٢٢١.

[١١]– فوزي بوخريص، الاندماج الاجتماعي والديمقراطية : نحو مقاربة سوسيولوجية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، المغرب، ص٦.

[١٢]– المصدر السابق نفسه ، ص ٩.

[١٣]– فوزي بوخريص ، مصدر سابق الذكر، ص١٠.

[١٤]– علي زيد الزعبي ، ازمة المشاركة والاندماج الاجتماعي في البلدان العربية، مجلة علوم الانسان والمجتمع ،الجزائر، العدد ٥، ٢٠١٣، ص، ٢٠-٢١.

[١٥]– – رضوى عمار، التعليم والمواطنة والاندماج الوظني ، مركز العقد الاجتماعي ، القاهرة،٢٠١٤، ص ١٠-١١.

[١٦]– الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٨،٢٠٠٥ ، ص ١١٦٢.

[١٧]– ابن منظور ،لسان العرب، مجلد ١٣، ص ٤١٥.

[١٨]– حسين جمعة ، الوطن والمواطنة ، مجلة الفكر السياسي ، سوريا، العدد ٢٥، ٢٠٠٦، ص ٥٤.

[١٩]– علي خليفة الكواري واخرون، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠١، ص ٣١.

[٢٠]– المصدر نفسه ، ص٣٠.

[٢١]– المصدر نفسه ،ص ٣٠-٣١.

[٢٢]– المصدر نفسه، ص ١١٨.

[٢٣]– سيدي محمد ولديب ، الدولة واشكالية المواطنة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، ٢٠١٢، ص٤٩.

[٢٤]– محمد عاطف غيث واخرون ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦، ص ٥٦.

[*] إرنيست جلنير(١٩٢٩-١٩٩٥) فيلسوف بريطاني تشيكي وعالم انسانيات واجتماع .

[٢٥]– باترك سافيدان ،الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني ، دار توبقال للنشر، ٢٠١١، ص٩.

[٢٦]– عبد العزيز ركح ، مصدر سابق الذكر، ص ١٢٨.

[٢٧]– كليفورد غيرتز ،الثورة الادماجية المشاعر الوشائجية والسياسات المدنية في الدول الحديثة، في كتاب التعدد وتحديات الاختلاف :المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر، اعداد دانيال برومبرغ ،ترجمة عمر سعيد الايوبي، دار الساقي ،بيروت، ١٩٩٧، ص ٤٨-٥٥.

[٢٨]– آرنت ليبهارت، مصدر سابق الذكر،ص ٤٥.

[٢٩]– عبدالاله بلقزيز،الدولة والسلطة والشرعية،منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣ن ص ٤٣.

[٣٠]– مجموعة باحثين، التعايش في ظل الاختلاف ،سلسلة اوراق ديمقراطية ، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية،العدد الثاني،٢٠٠٥، ص ٩.

[٣١]– يوسف كوران ، مصدر سابق الذكر، ص ٤٠-٤١.

[٣٢]– رعد عبد الجليل وحسام الدين علي، نموذج الدولة– الامة في مواجهة ازمة الاندماج والهوية،المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروتن العدد٣٣، ٢٠١٢،ص ١٢٧.

[٣٣]– المصدر نفسه، ص ١٣٩.

[٣٤]– عبدالاله بلقزيز، مصدر سابق الذكر، ص٢٠٩.

[٣٥]– علي خليفية الكواري ، نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية، في كتاب الدولة الوطنية المعاصرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٨،ص ١١١.

[٣٦]– صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي :اسسه وابعاده ،بغداد ، جامعة بغداد ، ١٩٩١، ص ٤١١.

[٣٧]– حسان محمد شفيق ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، القاهرة، العاتك لصناعة الكتاب، بلا تاريخ ، ص ٣٧٥.

[٣٨]– صادق الاسود ، مصدر سابق الذكر، ص ٤١٢.

[٣٩]– حسان محمد شفيق ، مصدر سابق الذكر، ص ٣٧٥.

[٤٠]– تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤: المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر ، www.un.org

[٤١]– عبدالاله بلقزيز، مصدر سابق الذكر، ص ٢٠٨.

[٤٢]– صادق الاسود ، مصدر سابق الذكر، ص ٤١٢

[٤٣]– برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات ، سينا للنشر، ١٩٨٨، ص ١١٤–١١٥.

[٤٤]– علي رضا الحسيني، الاسس السياسة في المجتمعات التعددية، تعريب عبد الرحمن العلوي،دار الهادي للطباعة والنشر،بلا تاريخ ،ص ٣١.

[٤٥]– انطون نصري ، المواطنية والسلطة والعدالة في المجتمعات المتعددة ،بحث منشور على مركز افاق للدراسات والبحوث ، على الانترنت

http://aafaqcenter.com

[٤٦]– شيزاد النجار، **الاخلاق التواصلية والديمقراطية لدى يورغن هابرماس** ، بحث منشور على الانترنت http://www.gulan-media.com

[٤٧]– جعفر نجم، الذات الشيعية العراقية وفضاءات الدين والسياسة، دار ومكتبة عدنان، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢٠٥.

[٤٨]– حسام الدين علي، اشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر:جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠ ، ص ٣٠٧–٣٠٨ .

[٤٩]– انطون نصري، المواطنية والسلطة والعدالة في المجتمعات المتعددة ، مصدر سابق الذكر.

References:

1- Donald L. Horowitz; A democratic south Africa, constitutional engineering in a divided society university of California press,Berkeley,losangeles oxford,1991,p42.
2-http://www.gulan-media.com.
3-http://aafaqcenter.com.
4-Adrees Salam, Multicultural issues of A Sudan in the book of multicultural of freedom and citizenship. ALKattoum,2007,p:118.
5- ibid. p:119.
6-Abin Mandour.LesanALrab, Beirut, Dar Sadar,2.
7- Fawazi Bu Kreais , ibid, p:10.
8- Saidi ,MohamadWaldleeb, The state and the difficulties of citizenship , Dar ALKanoz, Amman ,2012,p:49.
9-Mohamad AtafKaith et.al, The dictionary of anthropology, ALaskendria ,2006,p:56.
10-Abed ALazeez , ibid,p:128.